للتداول العام

منظمة العفو الدولية

زيمبابوي

مناشدة موجهة إلى الاتحاد الأوروبي والكومنولث

أكتوبر/تشرين الأول 2001 ملخص وثيقة رقم: AFR 46/010/2001

التوزيع: SC/CO/GR

لا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بقلق بالغ لاستمرار تدهور وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي، إذ ظلت المنظمة تتلقى في شهر سبتمبر/أيلول، دلائل على انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك، القتل لدوافع سياسية، والاعتداء البدني، والتعذيب، والتهديد باستعمال العنف وتدمير الممتلكات، التي تَرْقى إلى نَمَطٍ مُتَعمد من قَمْع أي شكل من أشكال المعارضة بإشراف من الدولة. وكان من يُسَمَّوْن "المحاربون القدماء" فضلاً عن آخرين من أنصار الحزب الحاكم، هم الجهة الرئيسية التي تمارس هذه الانتهاكات. وقد ارتكبت هذه الجماعات أعمالها دون أن تَلْقَى مساءلةً وبرضا السلطات، بل وبضلوع الشرطة في بعض الحالات. وتصف هذه الوثيقة بالتفصيل بعض انتهاكات حقوق الإنسان، التي لفتت أنظار منظمة العفو الدولية والسياق الذي حدثت فيه.

هاهي ذي منظمة العفو الدولية تعبر عن شواغلها بشأن وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي للاتحاد الأوروبي ودول الكومنولث، بما في ذلك فريق التحرك الوزاري للكومنولث (فريق التحرك)، الذي يُقال إنها ستجتمع في الشهر القادم. وقد أعربت كل من هذه المنظمات الدولية عن قلقها من أنباء الضرب، والتعذيب،

والقتل لأسباب سياسية، والطرد القسري، والقبض على الأشخاص اعتسافاً في زيمبابوي. ولدى كل منها معـــايير واضحة بشأن حقوق الإنسان تنطبق على كل دولة طرف.

لا يزال وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي يتسم بالخطورة المستمرة، كما لا يُتوقع تحسنه. وذلك، منذ صدور تصريحين دوليين مهمين. ففي 6 سبتمبر/أيلول 2001، تم التوصل في أبوجا في نيجيريا إلى اتفاق بين الكومنولث وحكومة زيمبابوي، حيث تعهدت السلطات الزيمبابوية مجدداً "بحماية قيم الكومنولث السياسية الأساسية وتعزيزها" كما وردت في إعلان هاراري. وفي اليوم نفسه، أصدر البرلمان الأوروبي قراراً بشأن الوضع في زيمبابوي، يحث فيه مجلس الاتحاد ولجنته على اتخاذ تدابير بموجب المادة 96 من اتفاق كوتونو، ويطالب المجلس الأوروبي بحصر أرصدة الرئيس روبرت موغابي وأفراد أسرته وشركائه المقربين الموجودة في أوروبا وتجميدها، فضلاً عن فرض قيود على سفرهم.

وتناشد منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي استخدام أقصى ما يملكه من نفوذ مع الحكومـــة الزيمبابويـــة، لضمان اتباع التزاماتها القانونية وفق معاهدات حقوق الإنسان الدولية أثناء الاجتماعات القادمة لهيئـــات الاتحـــاد الأوروبي والكومنولث.

وعلى ضوء نمط انتهاكات حقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية الـــتي ارتُكبـــت بشـــأن الانتخابـــات والحملات التي سبقتها، سوف تركِّز توصيات المنظمة على الاستعداد لانتخابات الرئاسة، المتوقع إجراؤهـــا قبـــل أبريل/نيسان 2002. هذا، ويُعد وجود مراقبين محليين ودوليين من أنجح وسائل الحد من الترويع واعتداء أنصـــار الحزب الحاكم على نُشَطاء المعارضة، بمساعدة شرطة جمهورية زيمبابوي في بعض الحالات.

يُلخص هذا التقرير وثيقة مُكَوَّنة من (17) صفحة، وعنوانها: "**زيمبابوي**: مناشـــدة موجهـــة إلى الاتحـــاد الأوروبي والكومنولث" (وثيقة رقم: AFR 46/010/2001)، التي أصدرتها المنظمة في أكتـــوبر/تشـــرين الأول 2001. وبوسع من يريد الاطلاع على مزيد من التفصيلات أو التحرك بشأن هذه القضية، الرجوع إلى الوثيقـــة الكاملة. كما يتوافر عدد كبير من المواد المتعلقة بهذا الموضوع وغيره من الموضوعات علـــى موقعنـــا للإنترنـــت: http://www.amnesty.org ، كما يمكنك تلقى نشرات منظمة العفو الدوليـــة الصـــحفية بواســـطة البريـــد الإلكتروني:

http://www.web.amnesty.org/web/news.nsf/thisweek?openview

INTERNATIONAL SECRETARIAT, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 0DW, UNITED KINGDOM

[محظور نشره قبل 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001]

زيمبابوي

مناشدة موجهة إلى الاتحاد الأوروبي والكومنولث

أكتوبر/تشرين الأول 2001 **وثيقة رقم: AFR/46/010/2001**

التوزيع: SC/CO/GR

تناشد منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي والكومنولث، بمن في ذلك فريق التحرك الوزاري، انتهاز فرصة اجتماعاتهما القادمة لممارسة أقصى ضغط مستطاع على حكومة زيمبابوي، لضمان تقيدها بالتزاماتها القانونية وفق معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

لقد عبرت المنظمتان الدوليتان على حدٍّ سواء عن قلقهما بشان أنباء الضرب، والتعذيب، والقتل لدوافع سياسية، والطرد القسري، والقبض التعسفي على الأشخاص، التي تجري في زيمبابوي. ولدى المنظمتين معايير واضحة لحقوق الإنسان تنطبق على كل دولة طرف. كما أن اتفاق المشاركة الذي تم التوصل إليه بين مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ في 23 يونيو/حزيران 2000، في كوتونو في بنين يطالب باتباع الاحترام أثناء أي حوار بشأن "العناصر الأساسية" التالية: احترام حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون. وينبغي على الاتحاد الأوروبي الإصرار على أن تُبْدي حكومة زيمبابوي احترامها لقِيَم اتفاق كوتونو الجوهرية، من خلال تعاونها في الجهود الدولية المبذولة لرصد وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي، وكذلك أن تساعد في تحسين حياة الآلاف من أبنائها أياً كانت خلفياتهم أو طبقتهم الاجتماعية، الذين لا تزال حقوقهم الأساسية تُنتهك وتتعرض للاعتداء.

كذلك، يطالب إعلان هاراري للكومنولث المتفق عليه في زيمبابوي في عام 1991، الموقّعين عليه العمل على "حماية قيم الكومنولث السياسية الأساسية وتعزيزها"، بما في ذلك سيادة القانون وكافة حقوق الإنسان الرئيسية. واقترح برنامج ميلبروك لتحرك الكومنولث المستند إلى إعلان هاراري والمعتمد في نيوزيلندا في عام 1995، بالإضافة إلى أمور أخرى، عدة تدابير عملية لمساعدة الكومنولث، بما في ذلك إنشاء آلية انتخاب مستقلة وتدعيمها، والاضطلاع بمراقبة الانتخابات. ففي ميلبروك، تأسس فريق التحرك الوزاري للكومنولث لأول مرة كآلية للتعامل مع انتهاكات مبادئ إعلان هاراري الخطيرة والمتواصلة.

إن وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي لا يزال خطيراً وعلى ما هو عليه، كما لا يُتوقع تحسنه، منذ صدور إعلانين دوليين مهمين.

وفي 6 سبتمبر/أيلول 2001، تم التوصل إلى اتفاق في أبوجا في نيجيريا بين الكومنولث وحكومة زيمبابوي، حيث تعهدت سلطات الدولة الأخيرة مجدداً بالالتزام بـ "حماية قيم الكومنولث السياسية الأساسية والعمل على تعزيزها"، كما فصّلها إعلان هاراري. كما أصدر البرلمان الأوروبي في 6 سبتمبر/أيلول، أيضاً، قراراً بشأن الوضع في زيمبابوي، حيث حث مجلس الاتحاد الأوروبي ولجنته على اتخاذ تدابير بموجب المادة 96 من اتفاق كوتونو. وطالب المجلس الأوروبي بحصر أرصدة الرئيس روبرت موغابي وأفراد أسرته وشركائه المقربين، وتجميدها، فضلاً عن فرض قيود على سفرهم. ويفيد قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 6 سبتمبر/أيلول 2001، أن "زيمبابوي تتجه إلى الفوضى المصحوبة بتدهور مُؤَثِّر في القانون والنظام ووضع حقوق الإنسان في الأسابيع الأخيرة، كنتيجة مباشرة لأفعال بوَحْي من الرئيس موغابي؛ الأمر الذي وطد مناخ الخوف واليأس، الذي يؤثر على كافة قطاعات السكان".

وقد أبدت منظمة العفو الدولية ترحيبها الحذر باتفاق أبوجا، ولكنها ألمحت إلى أن نجاحه يتطلب قيام حكومة زيمبابوي بخلق مناخ يتيح لكافة الأشخاص، بمن في ذلك مرشحي المعارضة وأنصارهم، حرية التعبير عن معتقداتهم السياسية، والتجمهر السلمي والقيام بالحملات دون خوف من تعرضهم للعنف. وتدعم منظمة العفو الدولية هدف البرلمان الأوروبي الرامي إلى الضغط على الرئيس موغابي وحكومة زيمبابوي حتى تُحسِّن وضع حقوق الإنسان، الذي لم يطرأ عليه أي تقدم منذ اتفاق أبوجا. ومنظمة العفو الدولية إذ تخاطب المنظمتين، تبرز في الوقت نفسه، أن الدلائل التي تلقتها من زيمبابوي حتى الآن تشير إلى تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها الإنسانية الدولية، التي تعهدت بها سواءً في أبوجا أو عند تصديقها على معاهدات حقوق الإنسان، مثل الميثاق الأفريقي الخاص بحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى اتفاق كوتونو. هذا، ولا يزال الاعتداء على حقوق الإنسان مستمراً بموافقة حكومة زيمبابوي أو ضلوعها فيه أو اشتراكها المباشر.

وتعتقد منظمة العفو الدولية، أنه يتعين على البرلمان الأوروبي الإسراع في دعم جهود مجتمع زيمبابوي المدني الرامية لحماية حقوق الإنسان. ولا شك، أن الحاجة إلى هذا التدخل باتت مُلِحَّة في الأشهر السابقة على انتخابات الرئاسة، التي ستجري في وقت ما قبل نهاية شهر أبريل 2002. هذا، ومن الوسائل الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، إرسال مراقبين دوليين إلى زيمبابوي في فترة لا تتجاوز شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001، كتدبير وقائي ورسالة قوية تنبه الحكومة إلى أن أنظار العالم تراقب تحركها من عدمه أثناء فترة الاستعداد للانتخابات.

وعلاوة على ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تعرب عن قلقها من تركيز الكومنولث أثناء اجتماع أبوجا على الإصلاح الزراعي، وابتعاده عن التركيز السابق على ضرورة التزام زيمبابوي بتدعيم سيادة القانون. ومن ضمن الالتزامات سالفة الذكر، حماية كافة المواطنين من التعرض للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتأكد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وجدير بالذكر، أن وزراء الكومنولث لم يتمكنوا حتى الآن من مقابلة ممثلي مجتمع زيمبابوي المدني. وقد عبرت منظمات غير حكومية تعمل في تلك البلاد بصورة حاسمة لمنظمة العفو الدولية عن قلقها من تقاعس الحكومة سالف الذكر. وتشعر منظمة العفو الدولية أن إدانة الكومنولث العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان في زيمبابوي، عن طريق هيئاته المختلفة مثل فريق التحرك الوزاري، من الأهمية بمكان وذات فعالية لا يُستهان بها. كما توصي المنظمة باتخاذ خطوات عاجلة للتحقيق في الأنباء الواردة بشأن الانتهاكات، بإرسال مراقبين دوليين فوراً إلى زيمبابوي، وزيارة أعضاء فريق التحرك الوزاري أنفسهم لتلك البلاد، ومقابلتهم المنظمات غير الحكومية وضحايا تلك الانتهاكات.

انتهاكات لحقوق الإنسان حدثت في سياق الانتخابات

أصدرت منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2000، تقريراً بشأن وضع حقوق الإنسان الخطير أثناء الاستعداد لانتخابات البرلمان في ذلك الشهر. وقد تلقت المنظمة منذ ذلك الوقت ما يفيد باستمرار انتهاك حقوق الإنسان في زيمبابوي، بما في ذلك القتل لأسباب سياسية، والاعتداء البدني، والتعذيب، فضلاً عن التهديد باتباع العنف وتدمير الممتلكات، التي ترقى كلها إلى مستوى نمط قمع متعمد لأي أشكال المعارضة بإيعاز من الدولة. ويرتكب تلك الانتهاكات من يُسمون بـ "المحاربين القدماء" وأنصار الحزب الحاكم في المقام الأول. كما أن هذه الجماعات تأتي أفعالها دون تعرضها للمساءلة وبموافقة السلطات. وعلاوة على ذلك، تتوافر دلائل متزايدة بشأن انحياز الشرطة وقيامها بالاعتداءات، وبعملها جنباً إلى جنب مع من يطلقون على أنفسهم لقب "المحاربين القدماء" وأنصار اتحاد زيمبابوي الوطني الأفريقي ـــ الجبهة الوطنية (الاتحاد الوطني). كما أن سلبية الشرطة أو ضلوعها الفعلي في

انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، تَرِدُ بصورة نمطية في أقوال شهود عيان على عدة انتخابات فرعية جرت في زيمبابوي منذ اتفاق أبوجا للسادس من سبتمبر/أيلول وقبله.

وبعد التقدم الكبير الذي أحرزته حركة التغيير الديمقراطي المعارضة (حركة التغيير) منذ انتخابات يونيو/حزيران 2000، تحولت الانتخابات الفرعية التي تلت وفاة بعض نواب البرلمان الممثلين لدوائر انتخابية فكانت بمثابة عامل أسهم في حدوث عمليات اعتداء لدوافع سياسية وعمليات اختطاف، كانت تستهدف مرشحي حركة التغيير ونشطاءها وأنصارها، فضلاً عن المقيمين في دوائرها حتى لو لم تكن لديهم أي انتماءات سياسية. فكان أن أصبح صحفيون ومحامون وغيرهم أهدافاً لعمليات الاعتقال التعسفي والضرب والتعذيب والتهديد بالقتل بسبب طبيعة عملهم، أو لتناولهم التطورات السياسية وقضايا حقوق الإنسان، أو لتمثيلهم ضحايا انتهاك حقوق الإنسان. كما استُهدف موظفون حكوميون، مثل المعلمين الذين يعملون في الأرياف للاعتقاد بأنهم من أنصار حركة التغيير أو أحزاب معارضة أخرى. ويبدو أن الهدف من العنف، كان بَثَّ الخوف في نفوس نشطاء الحزب المعارض وأنصاره، ورَدْع الأهالي عن تأييد المعارضة. كانت أنباء انتهاك حقوق الإنسان تَرِدُ من كافة أنحاء البلاد، ولكنها ازدادت حِدَّتُها مع حلول موعد كل انتخاب فرعي.

ورغم ورود أنباء بشأن وقوع عمليات صدام عنيفة بين أنصار الحزب الحاكم والمعارضة، تشير أقوال شهود العيان إلى أن السواد الأعظم من الضحايا كانوا من نشطاء الحزب المعارض أو أنصاره، أو من أعضاء المجتمعات التي لا تجاهر بتأييدها لأي من الحزبين. وقد استنتجت منظمة العفو الدولية من تحرياتها، أن نشطاء حزب الاتحاد الوطني الحاكم وأنصاره كانوا يحرضون على القيام بالعنف ويرتكبونه في معظم الحالات، وأن أنصار المعارضة كانوا يتصرفون بوحي الدفاع عن أنفسهم في المقام الأول.

انتهاك حقوق الإنسان أثناء الانتخابات التي سبقت اتفاق أبوجا

تشير تقارير منظمات حقوق الإنسان الزيمبابوية إلى حدوث 50 عملية قتل محتملة لدوافع سياسية أو لها علاقة بالانتخابات منذ أوائل عام 2000. وكان من ضمن ضحاياها نشطاء حركة التغيير والأحزاب المتحدة وأنصارها وأقرباؤهم، الذين كانوا من أصحاب المزارع التجارية أو من عمال المزارع.

وفي إحدى الحالات، اختُطف ماثيو بفيبفي في 29 أبريل/نسيان 2000 من منزل أسرته في قرية نياكاتوندو، في مقاطعة ماشونالاند الوسطى، وقتله أنصار الحزب الوطني المسلحون بالقضبان الحديدية والفئوس، فيما زُعم. كما اختُطف أبوه المُسن وكُسرت أصابعه وضُرب حتى فقد الوعي، ثم أُلقي بعيداً. ويبدو أن من اختطفوا ماثيو كانوا يظنون أنه أخوه إليوت بفيبفي، مرشح حركة التغيير عن بيندورا في انتخابات يونيو/حزيران

2000 وكذلك انتخابات يوليو/ تموز 2001 الفرعية. و لم يُقدم مرتكبو الحادث للعدالة حتى تاريخه. هـذا، ولا يزال إليوت بفيبفي وأسرته معرضين للمزيد من انتهاك حقوقهم الإنسانية.

وتخشى منظمة العفو الدولية من استمرار تطبيق الاعتداءات المنظمة التي ترقى إلى مستوى التعذيب على أنصار المعارضة الفعليين أو المُتصورين، مع إفلات مرتكبيها من العقوبة. وجدير بالذكر، أن الضحايا كانوا من عمال المزارع السود في معظم الأحيان، الذين يُحتجزون دون سند من القانون في أماكن مختلفة من البلاد على يد أنصار الحزب الحاكم مع موافقة مسئولي الدولة الظاهرية. كما أن هناك ما يدل على استمرار نمط، كان قد ظهر أثناء الاستعداد لانتخابات يونيو/حزيران عام 2000، حيث ورد أن أنصار الاتحاد الوطني كانوا ينشئون قواعد في أماكن سرية، كانت تُرتكب فيها الاعتداءات وعمليات التعذيب، التي لا زالت مستمرة منذ ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أنباء تفيد بأن أنصار المعارضة وغيرهم تعرضوا للاعتداء في مخافر الشرطة حيث احتُجزوا بعد القبض عليهم، وأن ضحايا كثيرين لانتهاكات حقوق الإنسان لا يبلغون الشرطة عن الحوادث، خشية إلقاء القبض عليهم أو الاعتداء عليهم أثناء احتجازهم على يد الشرطة.

وفي إحدى تلك الحالات، أبلغ الضحية منظمة حقوق الإنسان المحلية، أنه اختُطف في أبريل/نيسان 2001، من مترله الكائن في هاراري في الضاحية المُسَمَّاة دزيفاريسيكوا، ثم اصطُحب إلى مكان في ضواحي المدينة، حيث عُذب لتوزيعه بطاقات عضوية حركة التغيير. وقد صرح أن المعتدين كانوا يستخدمون سلاسل سُخِّنت على النار إلى درجة التوهج لحفر حرف "X" على ظهره، كما أحرقوا قمصاناً قطنية قصيرة الكُمَّيْن (تي شيرت) طُبع عليها اسم حركة التغيير بعد استيلائهم عليها من مترله. كما شاهد ضحايا آخرين يخضعون لنوع التعذيب نفسه. هذا، وقد هدَّدُوه بالقتل إذا لم يحترم حزب الاتحاد الوطني . وقال المذكور إنه لم يبلغ الشرطة عن الاعتداء، خشية انتقام من اعتدوا عليه.

وقبل إجراء الانتخابات الفرعية في دائرة بيندورا بمقاطعة ماشونالاند الوسطى في 28 و29 يوليو/تموز 2001، ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات في زيمبابوي توفير ضبط محايد للأمن وحماية كافة المقيمين في الدائرة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المُتصوّرة، كما دعت السلطات إلى إجراء تحقيق محايد وفاعل وفوري في كافة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة. ومع ذلك، ظل نشطاء حزب المعارضة ومؤيدوه يتعرضون لاعتداءات متعمدة وللترويع والاحتجاز التعسفي إلى حلول يوم الإدلاء بالأصوات. وفي الأسابيع التي سبقت الانتخابات الفرعية، ورد أن سكان القرى الذين لا ينتمون بشكل واضح لأحزاب سياسية، يفرُّون من الأرياف للاختباء في الأحراش نتيجة لاعتداءات أنصار الحزب الحاكم. وفي 22 يوليو/تموز، زُعم أن ما يزيد على 100 شاب من أنصار الحزب الوطني هاجموا قافلة مورغان تسفانغيرايْ، رئيس حركة التغيير أثناء قيامه بحملة انتخابية في

بيندورا. وورد أن خمسة من أنصار الحركة أُصيبوا بإصابات خطيرة. كما زُعم أن القائمين بالحملة ردوا على المعتدين بإطلاق النار عليهم. هذا، وقد رفضت الشرطة في وقت لاحق حماية المضطلعين بالحملة أو مرافقتهم أثناء تنقُّلهم.

وأثناء انتهاك آخر وقع أثناء الإدلاء بالأصوات في بيندورا، تعرض جوزيف ماشينيا، رئيس حركة التغيير في منطقة شامفا القريبة، والذي كان يرصد حضور الناخبين، للاعتداء مع أحد زملائه بعد أن فُرِّغ أحد أطر سيارته من الهواء، إذ أحاط بسيارتهما ستة أفراد على الأقل من أنصار الحزب الوطني المسلحين بالعصيّ والقضبان الحديدية واعتدوا عليهما. وبعد دخول جوزيف ماشينيا المستشفى للعلاج، قرر الاختباء لأنه كان يخشى العودة إلى منزله في شامفا، الذي تعرض لأضرار جسيمة نتيجة اعتداء أنصار مزعومين للحزب الوطني على المنزل في شهر يونيو/حزيران.

عمليات القتل لدوافع سياسية التي وقعت أثناء الانتخابات الفرعية في سبتمبر/أيلول 2001

كانت منظمة العفو الدولية قد صرحت علناً أن تنفيذ اتفاق أبوجا سيُوضع موضع اختبار أثناء الانتخابات الفرعية التي ستُجرى في 22 و23 سبتمبر/أيلول 2001 في دائرة تشيكومبا بمقاطعة ماشونالاند الوسطى، وانتخابات ماكوني الغربية الفرعية في 8 و9 سبتمبر/أيلول. وتلقت منظمة العفو الدولية أثناء انتخابات الدائرتين أنباء تفيد أن أنصار الحكومة قتلوا شخصاً واحداً على الأقل لدوافع سياسية، وباستمرار انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترقى إلى القمع المنظم لحقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم السياسية والمشاركة في اختيار الحكومة. ويبدو أن مرتكبي الاعتداءات ضد نشطاء المعارضة تمكَّنوا من ممارسة نشاطهم دون مساءلة، وأن السلطات لم تتخذ خطوات كافية لحماية المجتمعات المعرَّضة للخطر.

وأثناء انتخابات تشيكومبا الفرعية في زيمبابوي الوسطى، تلقت منظمة العفو الدولية أنباء عن عملية قتل لدوافع سياسية، وتعرض أشخاص للاختطاف، والضرب، والتعذيب والتهديد بالقتل، والترويع. وفي 14 سبتمبر/أيلول، تعرض فيليكس مازافا، ناظر مدرسة ابتدائية، للاختطاف والضرب المُفضي إلى الوفاة على يد أنصار الحزب الوطني، فيما زُعم. هذا، وزعم أحد مسئولي الحزب، أن مازافا كان قد ترك حزبه القديم وانضم إلى الحزب الوطني فقتله بعض مناصري حركة التغيير الأشدَّاء، بيد أن أسرته أنكرت هذا الادعاء. وتلقى آخرون، أيضاً، تهديدات بالقتل. وظل الدكتور أوزوالد ندانغا، مرشح حركة التغيير في الانتخابات، مختبئاً من 8 سبتمبر/أيلول، بعد أن أُبلغ بأنه معرض لعملية اغتيال وشيكة، فيما زُعم. كما اعتدى شبان من الحزب الوطني على عدد من أنصار المعارضة. وفي إحدى الحالات، زُعم أنهم اختطفوا ثلاثة رجال وأجبروهم على خلع ملابسهم وجَلْد بعضهم البعض

بالسياط. وفي وقت لاحق، تعرفت ضحية اختطاف أخرى، وقع في 10 سبتمبر/أيلول، على أفراد من الشرطة وعملاء لاستخبارات الدولة ، يُزعم أنهم اعتدوا عليه بالضرب بعصيّ يستخدمها رجال الشرطة ثم حاولوا إغراقه في أحد الأنهار.

واتسمت انتخابات غرب ماكوني الفرعية المبكرة، أيضاً، باعتداءات لدوافع سياسية، إذ أفلت دوغلاس تشابوتيريرا، أحد مسئولي حركة التغيير، وأسرته من الموت بأعجوبة في 17 أغسطس/آب بعد أن أحاط بمترلهم ليلاً مسلحون يُزعم أنهم من أنصار الحزب الوطني، وأضرموا فيه النار. كما اعتدى المسلحون على زوجة دوغلاس تشابوتيريرا الحامل أثناء هروبها. وقد أوردت الزوجة أنها بعد تمكنها من الإفلات من المعتدين، هُرِعت عائدةً إلى المترل لإنقاذ أصغر أبنائها قبل أن تبتلع ألسنة اللهب المترل. ورغم إبلاغ دوغلاس تشابوتيريرا الشرطة، لم تجمع السلطات الأدلة كما لم تلق القبض على أحد، رغم توافر معلومات بشأن المعتدين. وأفادت أنباء لاحقة، أن نشطاء آخرين من حركة التغيير فروا من منازلهم في تلك المنطقة بعد اعتداءات وقعت على يد أنصار الحزب الوطني.

وحدث أثناء انتخابات رئيس بلدية بولاوايو، التي وصفتها منظمة حقوق إنسان محلية بأنها "أقل انتخابات زيمبابوي عنفاً في تلك السنة"، أن تلقت منظمة العفو الدولية أنباء وقوع اعتداءات لدوافع سياسية، من ضمنها الضرب، والاختطاف، ومحاولة القتل. فعلى سبيل المثال، يُزعم أن أربعة من مسئولي حركة التغيير استُدعوا إلى مكاتبهم بناء على مكالمة هاتفية من مجهول في مساء 9 سبتمبر/أيلول 2001، حيث سُلطت عليهم أضواء ساطعة وأُطلقت عليهم أربع طلقات، و لم يُصَب أحد في الحادث. وفي 10 سبتمبر/أيلول، عندما أظهرت نتائج الانتخابات فوز المعارضة، أفاد شهود عيان أن عدة شاحنات تحمل أنصار الحزب الوطني توجهت إلى محطة حافلة مزدحمة، حيث ضرب ركاب الشاحنات الأشخاص بالسياط ورجموا السيارات المارَّة في الطريق بالحجارة. وفي الوقت نفسه، يُقال إن مخفر شرطة قريباً من مكان الحادث أغلق أبوابه بالمزاليج، كما أن أفراد الشرطة لم يتدخلوا لوقف الاعتداءات وإلقاء الحجارة.

حرية التعبير

يتعرض الصحفيون الذين يحاولون نَشْر الأنباء بشكل مستقل وناقد للتحرش، بما في ذلك العنف والتهديد بالقتل، فضلاً عن سوء استخدام الاتهامات الجنائية لعرقلة عملهم. كان هذا هو النمط السائد قبل أن تبدأ الانتخابات البرلمانية في يونيو/حزيران 2000. وعلاوة على ذلك، كان تنقُّل الصحفيين في أرجاء البلاد بحثاً عن الأخبار محفوفاً بالخطر لعدم توافر ضبط أمن محايد، ولا سيما في الريف؛ الأمر الذي جعل الصحفيين معرضين للتهديد والاعتداء على يد أنصار الحزب الوطني. فعلى سبيل المثال، نشر بازيلدون بيتا، المحرر الخاص بالمشاريع في صحيفة "فَيْنَانْشيال

غازيت" ومراسل صحيفة "الإندبندنت" اللندنية، مخاوفه في 22 أغسطس/آب 2001، من وجود اسمه وأسماء صحفيين زيمبابويين آخرين مشهورين ضمن قائمة المستهدفين بالاغتيال، التي أعدها جهاز الأمن في زيمبابوي. ورغم إنكار السلطات الزيمبابوية وجود هذه القائمة، تشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ بشأن سلامة الصحفيين، الذين قد تستهدفهم تلك التهديدات، ودَعَت السلطات إلى إجراء تحقيق دقيق في الأنباء سالفة الذكر، وضمان سلامة الصحفيين وأُسَرهم.

وفي حادث آخر وقع مؤخراً في ليلة 14 ــ 15 أغسطس/آب 2001، أُلقي القبض على جيفري نياروتا رئيس تحرير صحيفة "إندبندنت دايلي نيوز" في ساعات الصباح المبكرة في منزله، ثم اُقتيد إلى مخفر شرطة هاراري المركزي. وذلك على إثر نشره مقالاً في 14 أغسطس/آب، يزعم فيه استخدام مركبات الشرطة من قِبَل أشخاص مشتبه في انتمائهم للحزب الوطني وآخرين من المحاربين القدماء، أثناء إحراق ونهب الممتلكات الخاصة بالمزارع التجارية المحيطة بمدن شينهوي، ودوما، ومهانغورا في مقاطعة ماشونالاند الغربية. وفي 16 أغسطس/آب، اتُّهم جيفري وثلاثة آخرون يعملون في "الدايلي نيوز" بخرق أحد أحكام قانون الحفاظ على النظام. بيد أنه، أُفرج عنهم بعد أن طُلب منهم التوقيع على إقرار يفيد بأنهم حُذروا وأُنذروا بعدم العودة إلى أفعالهم من قِبَل الشرطة. وفي الأيام التالية، استُجوب، أيضاً، صحفيون من صحيفة "ستاندارد" و"زيمبابوي ميرور" على يد الشرطة بشأن أنباء وردت في صحيفتيهم. ومما لا شك فيه، أن عمل الصحفيين يلعب دوراً جوهرياً في إسماع أصوات ضحايا حقوق الإنسان الذين لا يُسمع صوتهم؛ الأمر الذي يحول دون حدوث انتهاكات أخرى في المستقبل.

انتهاكات ارتُكبت في سياق احتلال المزارع

ربما كان أعظم قدر من المعاناة من نصيب عشرات الألوف من عمال المزارع السود، الذين تعرضوا للاعتداء، ودكّ منازلهم، ثم إكراههم على مغادرة المنطقة المعنية على يد "المحاربين القدماء" وأنصار الحزب الحاكم، ومن استولوا على المزارع التي كان يملكها البيض. وبحلول شهر سبتمبر/أيلول، تجاوز عدد العمال الزراعيين الذين أُكرهوا على مغادرة منازلهم على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، السبعين ألفاً. فعلى سبيل المثال، روى شهود عِيَان لمنظمة العفو الدولية، ما قام به أنصار الحزب الوطني من نزع لملابس عمال المزارع والاعتداء عليهم في منطقة جبل داروين في شمال هاراري أثناء الإعداد لانتخابات يونيو/حزيران 2000. لقد أُجبر العمال على الرقص وإنشاد أغاني الحزب الوطني أثناء تعرضهم للضرب، مما جعلهم بحاجة إلى العلاج في المستشفى من إصاباتهم. كما هددهم من اعتدوا عليهم بالعودة والاعتداء على أطفالهم إذا أبلغوا الشرطة.

ولايزال هذا النمط من انتهاكات حقوق الإنسان لدوافع سياسية مستمراً، إذ أفادت جماعة حقوق إنسان زيمبابوية أن زونديوا دوموكاني، عامل زراعي في ووترفولز بالقرب من هاراري، تعرض للضرب حتى الموت في 12 يونيو/حزيران 2000، على يد "المحاربين القدماء". ويبدو أن أفراد الشرطة والصحفيين الذين يعملون مع مصوري تليفزيون هيئة إذاعة زيمبابوي، والقريبين وقتئذ من مكان الحادث، تجاهلوا قتل العامل الزراعي. كما أوردت أنباء أخرى تفصيلات تعرض العمال الزراعيين، الذين كانوا يرفضون إخلاء الأرض، للجَلْد والضرب.

وفي 23 أغسطس/آب 2001، زار عشرة ديبلوماسيين أجانب يقيمون في هاراري مقاطعة ماشونالاند الغربية، حيث قاموا بالتحقيق في صدامات وقعت بين المزارعين البيض ومن قاموا بالاستيلاء على أرضهم عُنْوَة. وكانت القلاقل في رأي بيتر تشانيتسا، حاكم المقاطعة، نتيجة تآمر بلدان غربية مع المزارعين البيض، الذين أمروا موظفيهم بنهب المزارع. وفي نهاية أغسطس/آب، أيْ في خلال شهر واحد، طُرد حوالي سبعة آلاف عامل زراعي من المزارع التجارية الموجودة في المناطق التي كانوا يعملون فيها، حسبما قيل.

وفي 9 سبتمبر/أيلول، أي بعد مضيّ ثلاثة أيام على اتفاق أبوجا، أدان ستان مودينغي، وزير خارجية زيمبابوي، اقتحام مزرعة مُلاّكها من البيض في مدينة بياتريس بزيمبابوي الوسطى. هذا، وتعرض أثناء الواقعة نفسها اثنا عشر عاملاً زراعياً للاعتداء وأُحرق عشرون متزلاً. وبعد ذلك بفترة قصيرة، طالب جوزيف مزِيكَا ــ نائب الرئيس ــ بدوره، بإخلاء أراضي البيض الزراعية التي يحتلها أشخاص بصفة غير قانونية. ومع ذلك، احتل "مستوطنون" عدداً آخر من المزارع عبر زيمبابوي، يبلغ مجموعه حسب تقدير نقابة المزارعين التجاريين عشرين مزرعة منذ التوصُّل إلى اتفاق أبوجا، وحتى 28 سبتمبر/أيلول .

ويبدو ضلوع الدولة في عمليات احتلال المزارع واضحاً. ورغم الأوامر القضائية الثلاثة، التي أصدرتها المحكمة العليا في شهر أغسطس/آب 2001، لإجبار مفوض الشرطة أوغسطين تشيهوري والسلطات المحلية وسلطات المقاطعة، على طرد المستوطنين الموجودين بصفة غير قانونية في مزارع في منطقتي مارونديرا وهويدزا في شرق زيمبابوي، لم يتحرك المفوض أو الجهات الأخرى. كما لم يعترضوا على أقوال شهود عيان توافرت أثناء قضايا عُرضت مؤخراً على المحاكم تطعن في شرعية احتلال المزارع، وتشير إلى أن "المحاربين القدماء" كانوا يستخدمون مركبات الشرطة لتنسيق عمليات احتلال المزارع دون سند من القانون.

ورغم أن الزيمبابويين السود يشكلون أغلبية ضحايا انتهاك حقوق الإنسان، فإن المزارعين التجاريين البيض، ورجال الأعمال البيض، ومُقدمي المعونة الأجانب، والصحفيين، قد استهدفتهم جميعاً اعتداءات لدوافع سياسية، بما في ذلك قتل المزارعين التجاريين، وذلك منذ تصاعد العنف قبل انتخابات يونيو/حزيران 2000.

وفي 15 أبريل/نيسان 2000، اختطف المحاربون القدماء مزارعاً أبيض يُدعى دافيد ستيفنز من مزرعته وقتلوه برصاصة. وكان ستيفنز يسهم بنشاط في تمويل حركة التغيير، كما كان يسمح بعقد مؤتمرات شعبية للحركة في مزرعته. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2000، قُتل هنري إلزوورث برصاصة أمام بوابة مزرعته بالقرب من كويكوي. وقد قال ابنه، الذي أُصيب أيضاً، للصحفيين إنه يعتقد أن الاعتداء كان لدافع سياسي ويستهدفه شخصياً لعلاقته بحركة التغيير.

وفي أغسطس/آب 2001، قامت وسائل الإعلام بتغطية مكثفة لاتهام مجموعة مكونة من واحد وعشرين من المزارعين التجاريين البيض بالاعتداء في شينهوي بماشونالاند الغربية على جماعة من "المستوطنين"، أي أشخاص ينتقلون إلى إحدى المزارع للإقامة فيها كجزء من البرنامج الحكومي لإعادة توزيع الأراضي. وادَّعى المزارعون البيض أنهم توجهوا للمزرعة لاحتجاز "المستوطنين" أحد المزارعين بصفته رهينة. وقد أُلقي القبض على بعض من اتُّهموا في 6 أغسطس/آب، أيْ فور وقوع الحادث، بينما أُلقي القبض على آخرين في اليوم التالي عند ذهابهم إلى مخفر شينهوي للسؤال عن المجموعة الأولى. وقد أُفرج عن الأشخاص الواحد العشرين في 21 أغسطس/آب بكفالة مشروطة تفرض عليهم العودة للمثول أمام المحكمة في تاريخ لاحق. وجدير بالذكر، أنه منذ القبض على هؤلاء المزارعين، تواترت أنباء تفشي مخالفة القانون والنهب في منطقة شينهوي. وتتهم وسائل الإعلام التي تملكها الدولة، العمال الزراعيين السود بالقيام بمعظم أفعال النهب الجارية في المزارع، التي يعيشون ويعملون فيها. كما أفادت وسائل الإعلام أنه أُلقي القبض على بعض عمال المزارع ووُجهت إليهم الاتهامات في بعض الحالات. ويدَّعي مراقبون آخرون من جهة أخرى، أن عمال المزارع السود كانوا ضحايا الاعتداءات والنهب والانتهاكات الأخرى التي وقعت علي يد "المستوطنين" وغيرهم ممن يُفترض أنهم أنصار الحزب الوطني. وورد أن عشرات عمال المزارع السود فروا من مناطق العنف للاختباء في الأحراش، بمن في ذلك نساء مع أطفالهن الصغار. وأصبح معظمهم يعاني من الفقر، ولا سيما عندما عجز مستخدموهم في المزارع التجارية عن دفع رواتبهم لاضطرارهم إلى الفرار أو القبض عليهم بدورهم.

التقاعس عن ضبط الأمن في وقت الأزمات

إن ما يؤدي إلى استمرار النمط السابق من الانتهاكات، هو إفلات أفراد الشرطة والاستخبارات والمحاربين القدماء المؤيدين للحكومة وأنصار الحزب الحاكم الآخرين من المساءلة بشأن ارتكابهم أعمال العنف السياسي، وانتهاكهم حقوق الإنسان، وغيرها من الجرائم. وتعتقد منظمة العفو الدولية، أن وضع حد لسيادة الإفلات من العقوبة التي نشأت في زيمبابوي منذ عدة عقود، يشكل أولوية قصوى على المجتمع الدولي أن يمنحها اهتمامه. هذا، وقد ازداد

الوضع خطورة مع إضعاف كفاءة الشرطة المهنية والإخلال بها على نحو خطير، إذ إن الشرطة لا تكتفي بالتقاعس عن اتخاذ الخطوات الكافية للقبض على مرتكبي الجرائم ومنع أحداث العنف والترويع، بل إنها تقبض على نشطاء حزب المعارضة على ما يبدو، وذلك لمنعهم من القيام بالحملات الانتخابية. ففي أثناء الاستعداد للاقتراع، الذي جرى في تشيكومبا في سبتمبر/أيلول 2001، على سبيل المثال، أُلقي القبض على عضو البرلمان المُعارض ، تيتشاوونا مونيانيي، و19 من أنصار حركة التغيير كما احتُجزوا ليلة واحدة "لتنقلهم أثناء الليل"، رغم السماح لأنصار الحزب الوطني بالقيام بالحملات المسائية. وكان بعض من قُبض عليهم من موظفي الإشراف على الاقتراع، الذين كانوا عائدين إلى بيوتهم من هاراري حيث كانوا يتدربون على رصد الانتخابات.

وهناك حادث آخر وقع أثناء انتخابات بيندورا الفرعية في يوليو/تموز 2001، إذ اختُطف رئيس شبيبة حركة التغيير، المدعو ريزون تشيكونو، ومعه خمسة آخرون من شباب النشطاء، من منطقة موسانا التابعة للدائرة الانتخابية، واعتدت عليهم جماعة من الحزب الوطني. وبعد مرور الجماعة أمام مخفر شرطة، تدخل أفراد الشرطة. ورغم وضوح الإصابات على أعضاء شبيبة حركة التغيير، فيما زُعم، لم تتخذ الشرطة أي إجراء ضد مرتكبي الاعتداء، بل إنها اصطحبت ريزون تشيكونو وخمسة آخرين إلى الاحتجاز لاستجوابهم. وقد مثُل هؤلاء أمام محكمة بيندورا الجزئية في 13 يوليو/تموز للاشتباه في مشاركتهم في الاصطدام بأنصار الحزب الوطني، ولكن المحكمة أفرجت عنهم بكفالة. وكان مما زُعم أنهم اقتربوا من قاعدة للحزب الوطني في منطقة موسانا في 11 يوليو/تموز، ثم اعتدوا عليها بالحجارة وأسلحة أخرى؛ الأمر الذي أدى إلى إصابة أنصار الحزب الوطني. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يتقدم أي شخص بشكوى بشأن الاعتداء ضد الشبان سالفي الذكر.

ولم تكتف الشرطة بالتقاعس عن المحافظة على القانون والنظام، بل إنها كانت تشارك في أحيان كثيرة بصورة مباشرة في انتهاك حقوق الإنسان، مثل الضرب والتعذيب. وتسوق المنظمة في هذا الصدد مثالاً واحداً من أمثلة كثيرة، حيث اعتُدي على تاواندا هوندورا رئيس جماعة المحامين الزيمبابويين المعنية بحقوق الإنسان في أبريل/نيسان 2001، على يد أعضاء في الحزب الحاكم بمرأى من شرطة جمهورية زيمبابوي ومشاركتها النشطة. وبدلاً من أن يحمي جنود الشرطة المذكور، اقتادوه إلى مخفرهم حيث تبادلوا الاستمرار في ضربه. ولم يؤد وصول ضابط كبير إلا إلى تعرض تاوندا للمزيد من التهديد باستدعاء "المحاربين القدماء"، فضلاً عن إلقاء محاضرة سياسية على مسامعه تتعلق بشرور حزب المعارضة. وكان مما قاله شاهد آخر عن الاعتداءات الرسمية: "إذا سمعك أحد وأنت تتحدث عن الحكومة، فاعلم أنه سيبلغ عنك الشرطة. ولن يتمكن أحد من مساعدتك في حالة الإبلاغ عنك...إننا نعيش في ظل الخوف".

وأخبر شاهد عيان على الانتخابات في 28 و29 يوليو/تموز منظمة العفو الدولية ، أن نقاط تفتيش تُقام بصورة غير مشروعة على الطرق، وأنها تخضع لإشراف أنصار الحزب الحاكم، الذي يُسَمَّون فرقة الشَّبِيبَة، التي كان أفرادها يقفون بجوار جنود شرطة جمهورية زيمبابوي. كما تُجرى عمليات تفتيش غير قانونية. وفي حالة العثور على مواد يُعتقد أنها تؤيد المعارضة، كانت فرقة الشبيبة "تتولى تطبيق القانون بطريقتها الخاصة"، على حد قول أحد الشهود. وكان هذا المنظر يتكرر في الانتخابات الفرعية الأخرى التي أُجريت خلال الشهرين السابقين.

كما أفرطت الشرطة في استخدام القوة بصورة متكررة لقمع مظاهرات الاحتجاج السلمية، بما في ذلك احتجاج الصحفيين والعمال والطلاب. وفي أبريل/نيسان 2001، أدى تحرك الشرطة لفض احتجاج الطلاب، إلى وفاة الطالب باتاناي هادزيدزي وإصابة 28 طالباً آخر في حرم جامعة زيمبابوي في هاراري. وادَّعت الشرطة أن باتاناي هادزيدزي قُتل دهساً تحت الأقدام، عندما فر الطلاب المذعورون بعد أن أطلقت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع في مسكنهم لتفريقهم. غير أن شهود عيان أفادوا أن جنود شرطة مكافحة الشغب اعتدوا على باتاناي هادزيدزي، الذي لم يكن يشارك في الاحتجاج، وذلك باستخدام عصيّهم بعد دخولهم غرفته في سكن الطلاب في وقت متأخر من ليلة 8 أبريل/نيسان. و لم يُجر تحقيق حتى الآن في ملابسات وفاة باتاناي هادزيدزي على حد علم منظمة العفو الدولية.

مناخ الإفلات من العقوبة

إن نمط الحوادث الموصوفة أعلاه يشير بصورة صارخة إلى أن مرتكبي انتهاك حقوق الإنسان، إنما فعلوا ذلك لاعتقادهم أن سلطات زيمبابوي لن تتحرك لمساءلتهم. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2000، اتضح تسليم الرئيس روبرت موغابي الصريح بالاعتقاد السالف الذكر، من إصداره عفواً عن جميع المعرضين للملاحقة الجنائية، الذين لم يتم تجريمهم أو إثبات براءتهم على يد محكمة بشأن أية جريمة ارتُكبت لدوافع سياسية في الفترة الواقعة بين أول يناير/كانون الثاني و31 يوليو/تموز 2000. ورغم استثناء بعض الجرائم الخطيرة، إلا أن العفو يحمي مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المعرضين للملاحقة القضائية، أو الذين يُتهمون بالاعتداء مع تعمد إلحاق أذى بدني خطير(التعذيب)، أو بالاعتداءات العادية، أو الاختطاف أثناء فترة زمنية محددة. وكان هذا العفو بمثابة إشارة واضحة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بأن بوسعهم الاستمرار دون أن يخشوا التعرض للعقوبة. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إلغاء مرسوم التعويض سالف الذكر، حتى يتمشى تشريع زيمبابوي مع القانون والمعايير الدولية. هذا، وينبغي تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة مع تطبيق المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، دون اللجوء في الوقت نفسه إلى عقوبة الإعدام.

وكان مما عمّق مشكلة الإفلات من العقوبة، محاولات حكومة زيمبابوي الرامية لإضعاف نزاهة القضاء. ففي عدة مناسبات، بما في ذلك عندما أصدرت المحكمة العليا أحكامها بشأن قضية الأراضي، أعلن الرئيس ووزراء الحكومة أنهم لن يخضعوا لقرارات المحكمة. هذا، وقد طلب أنطوني غاباي، كبير قضاة المحكمة العليا، إحالته على التقاعد المبكر في مارس/آذار 2001، نتيجة لتعرضه للتهديدات والضغوط الشديدة، حسبما ورد. وفي مناسبة واحدة على أقل تقدير، اقتحمت جماعة من المحاربين القدماء المحكمة العليا في هاراري، وهددت موظفي المحكمة.

توصيات

تركز توصيات منظمة العفو الدولية على الاستعداد لانتخابات الرئاسة المتوقَّع إجراؤها قبل أبريل/نيسان 2002، نظراً لنمط انتهاكات حقوق الإنسان لدوافع سياسية التي أحاطت بالانتخابات والحملات التي جرت قبلها. ويُعدُّ حضور مراقبين محليين ودوليين، وتغطية الصحفيين المحليين والدوليين للانتخابات خير وسيلة لمنع الترويع والاعتداء على نشطاء المعارضة على يد أنصار الحزب الحاكم بمساعدة شرطة جمهورية زيمبابوي، في بعض الحالات.

وتركز توصيات المنظمة من جهة ثانية على التزام المجتمع الدولي تجاه المجتمع المدني في زيمبابوي وحكومتها، إذ سيقع التعامل مع الكفاح الدائر لحماية حقوق إخوانهم المواطنين وحرياتهم وتعزيزها على عاتق من يرصدون حقوق الإنسان ويراقبون الانتخابات والصحفيين الزيمبابويين، وذلك سيستمر فترة طويلة بعد عودة المراقبين الدوليين إلى بلدانهم. وجدير بالذكر، أن ويلفرد مهاندا، القائد العسكري الأسبق لجيش زيمبابوي الشعبي أثناء حرب الاستقلال، وحالياً رئيس منبر محرري زيمبابوي، قال مؤخراً لمنظمة العفو الدولية: "إننا نُصرُّ على تعامل المجتمع الدولي مع المجتمع المدني والحكومة على حد سواء، بدلاً من التعامل مع الرئيس موغابي على حِدَة".

وعنصر التحرك الثالث في المستقبل، يستند إلى التعاون بين المنظمات الدولية التي تقدم المعونة والمراقبة خلال هذه الفترة من القلاقل السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان. ويُعدُّ تجمع مهم من بلدان جنوب أفريقيا، تجمع تنمية الجنوب الأفريقي (تجمع التنمية)، العنصر الرئيسي في حل أزمة حقوق الإنسان. ففي سبتمبر/أيلول 2001، قابل رؤساء جنوب أفريقيا وناميبيا ومالاوي وموزامبيق وبوتسوانا، الرئيسَ موغابي، واجتمعت قمة تجمع التنمية في زيمبابوي واستمرت يومين. وكان هدفها هو التعامل مع الوضع في تلك البلاد. وقال باكيلي مولوزي، رئيس مالاوي ورئيس تَجَمُّع التنمية الحالي: "إننا نشعر بقلق بالغ من تدهور الحالة الاقتصادية، وتدني سيادة القانون، وتفشي العنف وعدم الاستقرار السياسي في زيمبابوي". وفي نهاية الاجتماع، الذي لم يتمكن الرؤساء خلاله من مقابلة ممثلي لجنة تنسيق مؤتمر الأزمات (ائتلاف من جماعات حقوق زيمبابوي المتصدرة)، وافقت قمة تجمع التنمية على تشكيل آلية لرصد مستوى انتهاكات حقوق الإنسان في زيمبابوي. هذا، وينبغي على الكومنولث والاتحاد

الأوروبي تنسيق جهودهما مع تجمع التنمية من خلال حكومة مالاوي بصفتها رئيساً لتجمع التنمية حالياً، ومع موزمبيق من جهة أخرى لترشيحها مؤخراً منسقاً جديداً لهيئة تجمع التنمية للشئون السياسية والدفاع والأمن.

مناشدة موجهة إلى الاتحاد الأوروبي

تدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى التعامل العاجل مع مناخ الخوف السائد في زيمبابوي، والمساعدة على إعادة سيادة القانون وإخضاع من ينتهكون حقوق الإنسان لمساءلة فاعلة. وعلى الاتحاد التعهد علناً بما يلي:

• الموافقة على تشكيل بعثة مراقبة شاملة تابعة للاتحاد، ونشرها ميدانياً في مرحلة مبكرة وعلى نطاق واسع لرصد وضع حقوق الإنسان في أرجاء ريف زيمبابوي أثناء الاستعداد لانتخابات الرئاسة. وجدير بالذكر، أن بعثة مراقبة كانت أُوفدت إلى انتخابات رئاسة زيمبابوي من الولايات المتحدة، قد طُردت من البلاد في سبتمبر/أيلول 2001، كما مُنعت بعثة تحضيرية لبعثة مراقبة الاتحاد الأوروبي من دخول زيمبابوي في 15 سبتمبر/أيلول 2001. وعلى ضوء المحاولات السابقة لعرقلة الرصد الدولي، ينبغي على الاتحاد الأوروبي الإصرار على دخول مراقبيه الفوري ثم رصد أية محاولات تقوم بها حكومة زيمبابوي لمنع أنشطة المراقبين الدوليين والمحليين المشروعة، والاحتجاج على تلك المحاولات.

• تنفيذ نتائج وتوصيات بعثة مراقبة الانتخابات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، التي أُوفدت لمراقبة انتخابات الرئاسة في زيمبابوي في 24 و25 يونيو/حزيران 2000. وعلى الاتحاد الاهتمام، على وجه الخصوص، بتوصيات البعثة بشأن إنشاء سلطات زيمبابوي إدارة شفافة وصريحة للتعامل مع عملية انتخاب الرئيس القادمة؛ الأمر الذي يحقق قدراً كبيراً من الحماية لحق شعب زيمبابوي في حرية التعبير عن رأيه السياسي، بما في ذلك حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. لذلك، على الاتحاد الأوروبي أن يصر أن تقوم السلطات في زيمبابوي بما يلي:

ـــ اعتماد مراقبين دوليين ومحليين في وقت مبكر بما يسمح بوصولهم إلى المناطق المعينة لهم.

ـــ السماح لكافة المراقبين بدخول المناطق الريفية في البلاد دون قيود حتى يتمكنوا من رصد وضع حقوق الإنسان في زيمبابوي، ابتداءً من الوقت الحاضر وحتى موعد إجراء انتخابات الرئاسة في عام 2002.

ـــ التأكد من أن توفر الشرطة للمراقبين كافة ضروب الحماية اللازمة من الاعتداء والترويع.

• تزويد رئيس بعثة مراقبة الاتحاد الأوروبي في زيمبابوي بصلاحيات صريحة للإعلان فوراً عن كافة تقارير مراقبي الاتحاد الأوروبي، بشأن حدوث عنف أو ترويع في سياق الانتخابات، وكذلك نشر تقريرهم الرسمي أثناء وجودهم في زيمبابوي.

• إلحاق خبراء في ضبط الأمن ببعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي، للنظر في تصرفات شرطة جمهورية زيمبابوي، ورفع توصيات محددة إلى الاتحاد الأوروبي بشأن الخطوات التي على المنظمة اتخاذها مستقبلاً بشأن المساعدة في إصلاح الشرطة.

مناشدة موجهة إلى الكومنولث وفريق التحرك الوزاري

تحث منظمة العفو الدولية فريق التحرك التابع للكومنولث، الذي سيجتمع في غضون الشهر القادم بعد تأجيل اجتماع رؤساء الكومنولث المزمع انعقاده في بريسبان، أن يتحرك فوراً بشأن:

• الإدانة العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان الجارية بتشجيع من الدولة في زيمبابوي، بما في ذلك الاعتداءات وعمليات القتل ذات الدافع السياسي، والاعتداء البدني، والتعذيب، والتهديد باستخدام العنف وتدمير الممتلكات. فضلاً عن الإعلان عن طبيعة الخطوات التي سيتخذها الكومنولث، والموعد الذي سيتحرك فيه استناداً إلى الأدلة التي تشير إلى انتهاك التعهدات المتفق عليها في اجتماع أبوجا في 6 سبتمبر/أيلول 2001.

• الضغط على الرئيس موغابي وحكومة زيمبابوي كي توافق على زيارة فريق التحرك الوزاري لزيمبابوي، التي طال تأجيلها، والإصرار على السماح له بالاتصال دون ثمة عقبات بالمجتمع المدني والسكان وزيارة المناطق الريفية. وفي حالة رفض الزيارة، على وزراء الفريق التأكد من تلقيهم شخصياً أو كتابة للمعلومات الصادرة من ممثلي المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان في زيمبابوي. على أن يحرص الفريق على التعبير عن آرائه بوضوح في تقريره الذي سيقدمه لاجتماع رؤساء حكومات الكومنولث القادم في يناير/كانون الثاني 2002.

• الإعراب على الملأ عن مساندته للمنظمات غير الحكومية القائمة على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، كالمحامين والصحفيين. فضلاً عن سعيه للحصول على ضمانات تكفل احترام حرية التنقل وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتعبير عن الرأي.

وفي مناشدة عامة في الفترة الحالية، أيْ قبل اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في يناير/كانون الثاني 2002، تحث منظمة العفو الدولية زعماء الكومنولث على مراجعة نتائج وتوصيات فريق التحرك الوزاري بشأن انتخابات زيمبابوي البرلمانية لشهر يونيو/حزيران 2000. لقد أبدى مراقبو الكومنولث السابقون أسفهم في تقريرهم الختامي، "لمستوى العنف المستند إلى دوافع سياسية وطبيعته، الذي كان من سمات الفترة التي امتدت حتى الإدلاء بالأصوات"، ولاستهداف ذلك العنف بصفة رئيسية، مرشحي المعارضة والمرشحين المستقلين. وإذا كانت ثمة دروس من الخبرة الأخيرة بشأن مراقبة الانتخابات، فعلى الكومنولث إلزام نفسه بما يلي:

• الإصرار على أن تسمح حكومة زيمبابوي دون إبطاء بدخول مراقبين دوليين من عدة دول مختلفة، ومن منظمات غير حكومية، ومنظمات حكومية دولية، للشروع في رصد وضع حقوق الإنسان ابتداء بالوقت الحاضر وإلى حين حلول موعد إجراء انتخابات الرئاسة في عام 2002.

• توفير المراقبين الدوليين بأعداد أكبر من أعداد مراقبي جماعة مراقبة الكومنولث السابقة، التي كانت تشمل 33 من رعايا الدول الأعضاء في الكومنولث. وكذلك، توفير إمكانات كافية لتلك الفرق، مثل الهواتف المحمولة والمَرْكَبات، في إطار التزام الكومنولث بتوفير رصد فاعل لوضع حقوق الإنسان في المناطق الريفية.

• تدعيم المراقبين الزيمبابويين المحليين، والتأكد من تدريبهم وتجهيزهم بشكل كافٍ حتى يتمكنوا من القيام بعملهم.

• مطالبة السلطات في زيمبابوي بضمانات بشأن اعتماد كافة المراقبين خلال فترة معقولة حتى يتمكنوا من السفر إلى مناطق عملهم، بالإضافة إلى قيام الشرطة بتوفير كافة ضروب حمايتهم من الاعتداء والترويع.

• المساعدة في تطوير مدونة لآداب السلوك من خلال مناقشات حول مائدة مستديرة تشمل حكومة زيمبابوي وأحزاب المعارضة ومنظمات الحقوق والواجبات السياسية، على أن تتناول تلك المناقشات أنشطة الأحزاب السياسية ومرشحيها أثناء الحملة الانتخابية والانتخابات نفسها، وكذلك التغطية الإعلامية، وحرية التعبير عن الرأي والاتصال بوسائل الإعلام. فضلاً عن الإصرار على أن تحترم كافة الأحزاب السياسية وحكومة زيمبابوي الخطوط الإرشادية التي يُتفق عليها.

للاستزادة من المعلومات، الرجاء الرجوع إلى الوثائق التالية:

زيمبابوي: توجيهات لمراقبي الانتخابات بشأن حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، أول يونيو/حزيران 2000 (AFR 46/12/2000).

زيمبابوي: تكتيكات إرهابية أُتبعت أثناء الاستعداد لانتخابات البرلمان، يونيو/حزيران 2000، منظمة العفو الدولية، 8 يونيو/حزيران 2000 (AFR 46/14/2000).

منظمة العفو الدولية تدين العفو الذي أصدرته زيمبابوي، منظمة العفو الدولية، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2000 (AFR 46/028/2000).

زيمبابوي: ينبغي على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن، منظمة العفو الدولية، أبريل/نيسان 2001 (AFR 46/003/2001).